الشؤون الاجتماعية في الأزمات

لحضرة صاحب العزة الأستاذ حسين رمزى بك
مدير إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية

للتضامن الإنسانى أثر كبير فى ترتيب الشؤون الاجتماعية، وقد تزايد مظهره بين الأفراد والجماعات والطبقات والأمم على مر الأجيال حتى بلغ فى العصر الحاضر مرتبة راقية ، إذ انتشرت طرق المواصلات وكثرت العلاقات المادية والأدبية والفكرية الروحية فى سبيل التقارب والتعارف الإنسانى .

يوجد التضامن بين الأفراد نوعا من حياة مشتركة تتوحد فيها ميول ومصالح ومجهودات لخير المتضامنين . والتضامن قوة جديدة تشق لنفسها الطريق فى الحياة ، وتذلل للجماعة كثيرا من العقبات التى قد يعجز الأفراد عن التغلب عليها ، فهى سلاح قوى فى الخير والشر يستعين به الأفراد على النضال فى الحياة .

ولقد أصبح اندماج الفرد فى جماعة أو جماعات صفة من صفات المدنية الحديثة . فالأمة الراقية إنما تتألف من وحدات اجتماعية أكثر مما تتألف من أفراد . وإن الفرد ليعجز عن الحركة المثمرة بوجه عام إن لم يكن مندمجا فى وحدة من هذه الوحدات . ومن أغفل هذه الحقيقة وجرد نفسه من سلاحها ، تحتم عليه مواجهة الحياة منفردا إزاء قوى منظمة تألف وتجانس بعضها مع بعض . سل المالى والتاجر والصانع والممول والعامل ، بل سل الكاتب والشاعر والفنى وغيرهم عن تأثير هذه الحقيقة فى أعمالهم لتعلم مبلغ قوتها فى ترتيب شؤوننا الخاصة والعامة . وإذا كان الرقى الإنسانى بيّن وقرر حقوق الإنسان لا سيما فى ضوء المدنية الحديثة، فإن هذا الرقى قضى على الأفراد بالاندماج فى وحدات اجتماعية تسهر على تأمين الحقوق وتمهيد الطريق للحصول عليها . إن هذه الوحدات تطالب فى الحياة بالحقوق فالسيارة ، كما كانت تفعل الأسر والعصبيات فى القرون الوسطى عند طلب القوة والجاه. على أن هذه الوحدات تميزت بكثرة انتشارها ومرونتها وسهولة اندماج بعضها فى بعض وهو الأمر الذى أدى فى هذه المدنية الحديثة الى تألف الوحدات المتجانسة وانقسام الجميع الى فريقين أساسيين متنازعين : الفقراء والأغنياء والعمال والممولون ، واختل التوازن فى بعض الدول بين الطبقات واشتد النزاع بدرجات وأشكال مختلفة بين الفريقين فظهرت آثاره المؤلمة بمظهر الثورات والحروب. وبهذا تبين لنا أن كل مدنية تحمل معها قسطا من الخير تستقيم به أمورها، وقسطا من الشر فيها هلاكها .

إن أعظم أنواع التضامن للخير هو التضامن القومى ، حيث تتوحد جميع قوات الأمة لتسمو بالصالح العام فوق مصالح ومطامع الأفراد والجماعات بواسطة نظام حكم عادل قابل

للتطور والرقى ، يشعر الجميع باحترامه وهيبته وقوته وحبه ، ويرتب الصفوف ويوجد التوازن بين أجزاء الأمة ، ويفسح مجال العمل والنشاط لكل جزء ليقوم بعمله المفيد له وللصالح العام خير قيام . أما التضامن القومى الذى يؤدى الى شطر الأمة الى فريقين متنازعين على مبادئ الملكية والتوزيع والاستهلاك وما يرتبط بها من مشاكل العمل والبطالة وساعات العمل والأجور وغيرها من مسائل ينبت الشر حولها وتنتشر بسببها الكراهية بين الطبقات والهيئات وتنمو روح التجمهر والتحزب على حساب الصالح العام ، فانه تضامن يعمل على قتل نفسه بنفسه .

والتضامن يقوم فى الأصل على مصالح ، فهو مرتبط بالأنانية . على أن هذه الأنانية تنمو وتصبح فى كثير من الناس شعورا مهذبا ومظهرا وجدانيا راقيا ، إذ التهذيب يقيدها ويكبح جماحها ويقهرها ويسيرها فى طريق الاعتدال . ولهذا فان الناس مراتب ودرجات متفاوتة فى الشعور بالتضامن ، شرهم من ترقى عقله وتعلم ولكن أنانيته بقيت وغرائزه على حالتها الطبيعية أو الهمجية . والهيئات والجماعات والأمم كذلك مراتب فى الشعور بالتضامن .

ويذكرنى هذا بقصة همجى أسر فى مجاهل أفريقيا سائحا أجنبيا وربطه ليأكله ، فمرت فوقهما طائرة محلقة فى السماء فقال الأسير لصائده وهو يحسبه جاهلا متطيرا : انظر الى السماء تجد روحا هائلة حضرت لانقاذى . فأجابه الهمجى ساخرا انها طائرة تجارية ذات أربعة محركات وسرعتها مائة كيلو متر فى الساعة ، وانقض على الأسير وقتله ثم أكله . ولا عجب فى ذلك فهذا شأن كل من ترقى وجدانه وبقيت أنانيته همجية لم تهذب .

إن التضامن الدولى كان بطيئا فلم يخط فى سبيل الإنسانية خطوات مشهودة الى الآن ، وكان أساس حركته أنانية متحفزة عرفت كيف تستخدم المواهب الفردية وتستثمر المبادئ وصور العواطف لا سيما الدينية منها والخيرية ، وتسخر العقول والأقلام والأفواه فى تذليل العقبات للحصول على كل ما يقع تحت أيديها . وهذا ينطوى على خديعة كبيرة لمن جهل النفس الاجتماعية تحار الشعوب فى فهمها . فكم ندهش إن سمعنا سياسيا ينطق بلسان دولته فيقول مالا يعمل ويعمل ما لا يقول ، مع اننا واثقون من شرف حياته وسمو عقله ونبل وجدانه الشخصى . ولنرجع الى مقارنة أنواع الدعايات السياسية المختلفة والى تفسير متناقضاتها وهى فى متناول الجميع ، نجد الدليل على صحة ذلك واضحا . لقد تهذبت عقول الدول ولكن وجدانها بقى على حالته الطبيعية غرائز وأنانية .

فكل أمة إنما تقف إزاء هذا النوع من التضامن الدولى موقف الدفاع عن بقائها . وتوجد بين الدول حالة استعداد وهجوم تظهر من حين لآخر فى شكل دبلوماسى أو حربى . ولا وجود حتى الآن للشرطى أو القاضى لحماية العلاقات والفصل فى المنازعات ، كما أن الهيئات الدولية التى وجدت لتهذيب الأنانية الدولية لم تنجح فى عملها حتى اليوم .

كذلك يمكننا أن نتفهم حقيقة ما يشعر به فرد يواصل حبه الشخصى لأصدقاء من رعايا دولة معادية أو محاربة لبلاده ، وأن نتفهم كيف تزداد هذه المحبة تأكدا ومتانة بعوامل الشفقة

لوجود خطر محدق بالأشخاص . وهذا الوجدان وهو من أرقى مظاهر التربية الاجتماعية ، إنما يظهر الشخصيتين الفردية والعامة وجها لوجه كل يعمل فى حدود واجباته ، فكأنما الحرب من جهة الأفراد محصورة بين الجند من أبناء البلدين دون سواهم .

ولما كان التضامن الإنسانى بين الدول لا يزال فى أحط المراتب ، كانت الحرب الحالية أحد أعراضه ، وهذه الحرب بلغت الآماد قسوة وشدة بنسبة الرقى الفكرى والمادى ، فأصبحت كارثة عالمية يجثم كابوسها على جميع الدول والأفراد ، تلتهم نيرانها بعض الدول وتنذر البعض الآخر بالفناء . وعم الشعور بالدفاع عن البقاء وأصبح هذا الشعور محور التفكير والنشاط فظهر للجماعات والأمم صفات ومميزات كمينة ، وحدث تبديل وتغيير فى تقدير الأمور وقيم الأشياء ، وتنوعت المصادر والموارد ، وظهر حكم الإسعافات وانخفضت مرتبة الحاجات النسبية لتحل محلها حاجات قاهرة ، وهيمنت المادة أو فكر أن يعمل خارج هذا التعديل المباغت ، فكأنما وجدت حركة بناء بسبب الحرب لتشييد نظام اجتماعى مؤقت على أسس جديدة غير أن الناس لا يدركون درجة هذا التغيير لظهور انفعالهم المستتر واشتغالهم عنه .

هذه الحالة المباغتة أثرت فى الزارع والتاجر والصانع والمالى وغيرهم تأثيرا عميقا سيزداد قوة كلما طالت مدة الحرب أو اشتدت وطأتها . وهى محنة تؤثر فى الهيئات والطبقات ، فهذه الهيئات والطبقات تخضع لتيارات مختلفة يرد أكثرها منظما مرتبا من الروح العام ويدعو الى ضم الصفوف والدفاع عن الدولة ، كذلك ترد لها تيارات أخرى ضعيفة متخاذلة مستترة ، منها ما هو اقتصادى مثلا ينشأ عن جهل بحقوق الأمة أو جحود هذه الحقوق .

واذا كانت النفوس جنودا مجندة فى سبيل التضامن العام ، وكان هناك فريق أنانى ثائر عليه ، فان بعض النفوس تنمى أنانيتها وتكاد تخرج على مبادئ الطبيعة البشرية ، فيضحى كل فرد منها نفسه وماله طوعا فى سبيل التضامن . كما أن السواد الأعظم من النفوس فى الأمم الراقية يدرك أن المحنة عامة فيتنازل مختارا عن جزء من الحقوق التى كان يتمتع بها فى الحياة العادية ويهبط قليلا عن مستوى معيشته المألوفة بقدر ما تتطلبه ظروف الحالة المباغتة التى يزداد فيها عدد الفقراء والعاطلين والمعوزين بسبب اختلال ميزان الانتاج والتوزيع .

وفى المحن العامة يعمل بعض الهيئات والأفراد لأنانيته غير حاسب للمحنة وجودا بل إنه ليسعى للحصول منها على أكبر نصيب من الفائدة فيتفع من جميع ما يطرأ على الحياة العامة فى جميع نواحيها ، اقتصادية كانت أو مالية أو سياسية أو غيرها ، ومما يطرأ على حياة الهيئات والطبقات والأفراد من التغيير الاضطرارى فى الميول والمبادئ والغايات .

مَثَل هذا البعض كمثل لص يدخل ساحة القتال خلسة بعد انقضاء المعركة ليسرق متاع الجرحى والقتلى . وقد فطنت الحكومات لهذا النوع من الإجرام وسنت القوانين المختلفة لردع أولئك المجرمين ، وبينها القوانين التى تقيد وتحدد الأرباح الناشئة فى مثل هذه الظروف .

إن الحكومة هى المشرفة على الصالح العام وهى العليمة باستعداد الأمة النفسى والمادى، الملمة بحاجاته وموارده ومطامحه وشؤونه الداخلية وعلاقاته الخارجية. فلكل حكومة سياسة أعدتها للطوارئ والأزمات عند حدوثها و بعد مرورها، فضلا عن سياستها العادية المستقرة، بل إن الأولى ليست سوى جزء مكمل للثانية ومتفرع عنها. وأساسهما وغايتهما المحافظة على الصالح العام.

إن السياسة العامة تقضى عند وقوف الأمة موقف الدفاع عن بقائها لأسباب داخلية أو خارجية بوجود أنواع جديدة من النشاط والتفكير والشعور، و باستثمار القوى الحيوية فى الأمة الظاهرة منها والكامنة والمعطلة الى أقصى حدود الانتاج فى أقصر مدة. وكأنما الأمة وسائر طبقاتها التى هى مصدر السياسة العامة تصبح خادمة أو أسيرة لها فتعطل قوانين وتظهر أخرى فتبدل وتغير فى النظم وتؤثر فى الحريات وتطالب الأفراد بالبحث عن التوافق بين مصالحهم الخاصة و بين هذه الحالة الاجتماعية الطارئة. ويقف منفذ هذه السياسة وقفة الجراح أثناء قيامه بعملية جراحية هادئا مطمئنا كأنما يعبث بجسم المريض ويستهين بعواطفه وعواطف أهله أو أقاربه، أو كأنه تجرد من الوجدان. وهيهات للجراح أن يحسن عمله إن نقصته هذه الصفات.

على أن الجراح بعد فراغه من العملية الناجحة يقبل على المريض وأهله راضيا لقيامه بواجبه حاملا لهم الأمل والرجاء. وكثيرا ما يشرح لهم بعض ما اتخذه من إجراءات سابقة للعملية ولاحقة أو ملابسة لها. ولا شك أن منفذ السياسة العامة مقيد بالمحافظة على التوازن العام بين الأفراد والطبقات فضلا عن الكفاح فى سبيل الدفاع عن البقاء محافظة الطبيب على الأنسجة والدورة الدموية والتنفس وغير ذلك.

شعور الأمة بأنها أصبحت فى الظروف الاستثنائية خادمة للقانون أكثر مما يكون القانون خادما لها، وعناية السياسة حصرت فى دائرة واحدة، وتغيير جوهرى غير مألوف للنفوس أصاب مصالح بعض الأفراد وأثر فى الحريات، كل هذه الأمور تجد من بعض النفوس نفورا ومعارضة؛ ولكن السياسة عليمة بها سلفا وقد أعدت لتصريفها ودفع خطرها خطة باعتبارها عملا من عوامل الانحلال لا يستهان به فى مثل هذه الظروف. أما اذ كانت المعارضة غير خطرة فان السياسة العامة تتجاوز عنها ولو اشتمت على آلام. ولا غرابة فى هذا الموقف لأن النداء العام هو نداء بالتضحية الفردية فى سبيل الجماعة. وليس هناك تضحية أكبر من أن ترسل الأم أولادها الى ساحة القتال أو أن تهاجر أسر من جهات الى أخرى فى ظروف قاهرة أو أن يخضع الناس لتحديد كميات غذائهم أو ملابسهم أو لإيواء أجانب داخل منازلهم أو لأن تنزع بعض أملاكهم.

هيهات للسياسة العامة ان تحافظ للافراد والجماعات على توازن منظم متواصل الحلقات متفرع فى جميع وجوه النشاط متناول لجميع الطبقات والأقاليم . إنها أدوار انتقالات مباغتة لا تخلو من آلام يحتم فيها على الأفراد والطبقات أن يتضامنوا على تخفيف شدتها .

هـذا النوع من التضامن الأهلى مقياس نهتـدى به الى معرفة الشخصية القومية ومبلغ إدراكها لحقائق الأمور . يجب أن يوجد هذا التضامن بين الغنى والفقير، و لخادم والمخدوم، وصاحب المصنع والعامل، والمدنى والقروى وغيرهم . يجب على كل واحد أن يشعر بقدر من التضحية الفردية فى سبيل التضحية العامة فلا يسرع صاحب المصنع الى إبعاد بعض عماله مثلا ليوازن بين النفقات والأرباح، ولا يجوز لغنى أن يكتفى بتقديم المعونة التى تعود تقديمها الى الفقراء ليحافظ على مظاهر حياته المـألوفة . ولا يجوز لتاجر أن يسرع الى رفع الأسعار لأن تاجرا آخر اضطر الى ذلك لظروف خاصة به . كما لا يجوز لقرية أن تستغل اللاجئين اليها . إن انعدام هذا التضامن دليل على ضعف الروح العام ، وشره يصيب الفقراء أكثر من غيرهم، والفقر آفة الآفات . وكل غافل عن هذه الحقيقة هو أداة احلال القومية .

واذا جاز لبعضهم أن يحمل الحكومات والأنظمة الخيرية القائمة مسئولية الفقر والفقراء وحل مسائلهم أسوة بما تفعله الأمم الراقية فى الظروف العادية ، فقد وجب عليه أن يذكر أن الشعوب التى تمسكت بهذا المبدأ فى ظل الأنظمة الحديثة هى خير الشعوب إدراكا لمتاعب الحكومات فى النوازل والأزمات الاجتماعية الشديدة ولحاجة الجمعيات الخيرية والأفراد الى المعونة . ولهذا كانت أسرع من هـذه الأنظمة الرسمية وشبه الرسمية الى ترتيب الأمور وتخفيف الآلام ومعالجتها علاجا شافيا. بل إن عواطف بعض هذه الشعوب تتجلى بحكم هذا الإدراك المنظم فى تقديم المعونة خارج حدود بلادها الى شعوب باغتتها المحن . وقد كان بعض الملوك والأمراء بصفاتهم الشخصية فى مقدمة القائمين ببث هـذه الروح الأهلية فى الحرب والسلم وتنشيطها وتوجيهها السريع نحو القيام بهذه الواجبات . وخير مثل تسمو اليه النفوس فى ذلك هو جلالة مليكنا المحبوب .

لقد اضطر بعض الحكومات فى الحرب العظمى الى اخلاء المستشفيات لإيواء الجرحى الوافدين من ساحات القتال . أو إلى غل يدها عن المعونة المقررة للمـأوى وملاجئ العجزة والأحداث، مكتفية بتضميد جروح من خرجوا الى القتال فى سبيل الجماعة . فمن الذى يسد هذا العجز الاضطرارى و يكمل هذا النقص الذى يصير ملموسا محسوسا فى كل بلد وإقليم كلما طالت مدة الأزمة ؟ لا شك أن هـذا واجب قومى مقدس ، فان قصر الشعب فى أدائه كان من حيث التضامن فى حكم القاصر ، وللسياسة أن تتدخل فى الأمر بما لديها من قوة وسلطان .

حسين رمزى